نتائج وتوصيات أنشطة منظمة العمل العربية

2018

نتائج وتوصيات أنشطة

منظمة العمل العربية

لعام

2018

المحتويات

تقديم 3
منظمة العمل العربية بيت خبرة عربي 4
رسالة المنظمة 6
رسم توضيحي لعدد الأنشطة والتوصيات 8

النتائج والتوصيات

الحماية الاجتماعية 10
التأمينات الاجتماعية 34
الصحة والسلامة المهنية 42
التنمية والتشغيل 50
إدارات العمل والتشغيل 84
الثقافة العمالية وبحوث العمل 88
العلاقات الخارجية والتعاون الدولي 92

تقديم

عكفت منظمة العمل العربية سنويًا على تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة ضمن خطتها المعتمدة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وخلال العام 2018 عقدت المنظمة العديد من الفعاليات والأنشطة القومية والقطرية والإقليمية في العديد من الدول العربية؛ تنوعت ما بين ورشة عمل ودورة تدريبية وحلقة نقاشية وندوة ومؤتمر، تناولت شتى المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال ومن أهمها: قضايا التشغيل، والبطالة، والتنقل، والهجرة، والحوار الاجتماعي، والصحة، والسلامة المهنية، والثقافة العمالية وغيرها، حيث تولى نخبة من الخبراء والمختصين العرب إعداد أوراق العمل الفنية الخاصة بها وعرضها على المشاركين، حيث استفاد من تلك الأنشطة العديد من المهتمين الذين يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

وأملنا أن يسهم ذلك في إعادة تأهيل عناصرها وتحسين قدراتها وتنمية مهاراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدراتها التنافسية.

وقد صدر عن تلك الأنشطة العديد من التوصيات والنتائج، ما يقرب من (168) توصية ونتيجة، عكست جل ما دار في تلك الفعاليات من مناقشات وملاحظات ومداخلات، ودوّنت ما طرح فيها من أفكار ومبادرات وتعليقات حول كل المواضيع الفنية التي تناولتها أوراق العمل.

وإتمامًا للفائدة واتساقًا مع النهج الذي انتهجناه في الأعوام التي مضت (2015، 2016، 2017) يسعدنا أن نصدر العدد الرابع من هذه المصفوفة التي تضمنت حصرًا بالنتائج والتوصيات الصادرة عن تلك الأنشطة والفعاليات، المنفذة خلال عام 2018، لإفادة كافة المهتمين والمختصين من أطراف الإنتاج في الوطن العربي، من خلال إتاحة الاطلاع عليها والاستفادة بما ورد فيها من تجارب وأفكار عملية قابلة للتطبيق، راجين من المولى عز وجل أن تعمَّ الفائدة على الجميع، وأن تكون ذات فائدة كبيرة لهم في مجال أعمالهم ولخدمة بلداننا العربية.

والله ولي التوفيق

منظمة العمل العربية

بيت خبرة عربي

منظمة العمل العربية، من المنظمات العربية الرائدة، العاملة في إطار جامعة الدول العربية، وهي أول مؤسسة عربية متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال في الوطن العربي، حيث أنشئت في 12 يناير 1965.
وتنفرد المنظمة بالتمثيل الثلاثي، الذي يقوم أساساً على اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في أنشطة المنظمة وفي أجهزتها الدستورية والنظامية.

وقد حدد " الميثاق والدستور " طبيعة وأهداف المنظمة ونوعية الخدمات التي تقدمها والفئات المستهدفة منها وتنقسم إلى :

أولاً: أهداف عامة :

وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى القوى العاملة العربية فنياً وثقافياً، وإرساء التعاون الكامل بين الدول العربية في الشؤون العمالية للوصول إلى مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية ومستويات الحد الأدنى للأجور، وتوحيد شروط وظروف العمل، وتنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية.

ثانياً: أهداف جزئية أو فرعية :

- القيام بالدراسات والبحوث في الموضوعات العمالية المختلفة وعلى الأخص في مجالات: تخطيط القوى العاملة، ظروف وشروط العمل للمرأة والأحداث، المشاكل المتعلقة بالعمل في الصناعة والتجارة والخدمات، مشاكل عمال الزراعة، الأمن الصناعي "السلامة الصناعية" والصحة والسلامة المهنية، الصناعات الصغرى والريفية، الثقافة العمالية، التصنيف المهني، التعاونيات، الكفاية الإنتاجية وعلاقتها بالتشغيل والإنتاج.
- إعداد القاموس العربي للعمل.
- تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية.
- تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل.
- وضع خطة للتدريب المهني وتنظيم حلقات تدريبية للعمال.
- وضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم.
- تقديم المعونة الفنية في ميدان العمل للدول العربية التي تطلبها.
- توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية كلما أمكن ذلك.

رسالة المنظمة

تعزيز دور الحوار الاجتماعي من أجل تنمية مستدامة

مجالات العمل والبرامج والأنشطة 2018

- التأمينات الاجتماعية
- الحماية الاجتماعية
- الصحة والسلامة المهنية
- إدارات العمل والتشغيل
- التنمية البشرية والتشغيل
- الثقافة العمالية وبحوث العمل
- العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

الأنشطة المنفذة خلال عام

2018

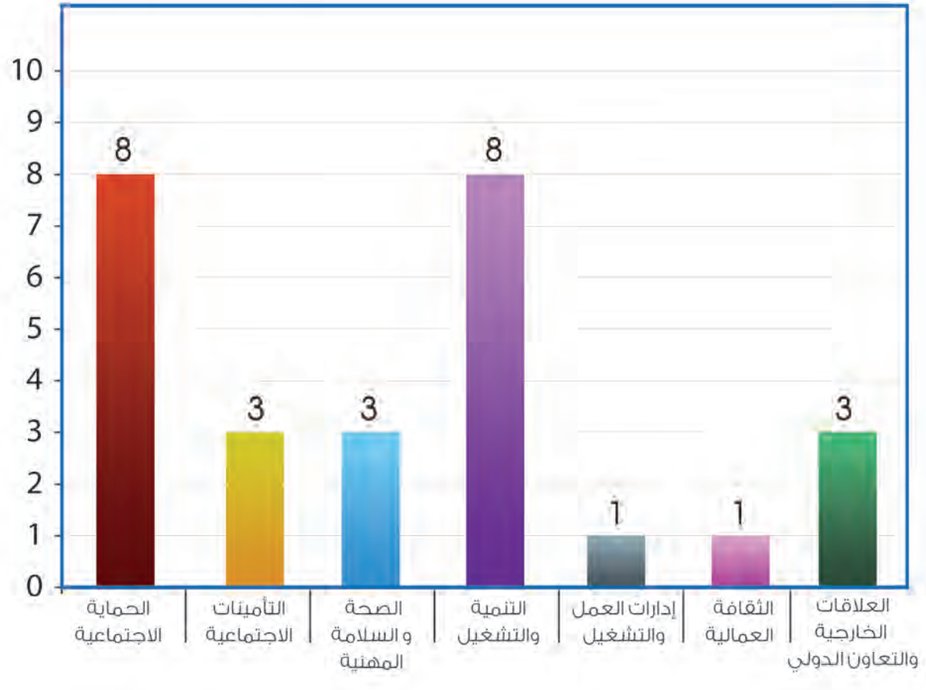

عدد التوصيات الصادرة عن الأنشطة

2018

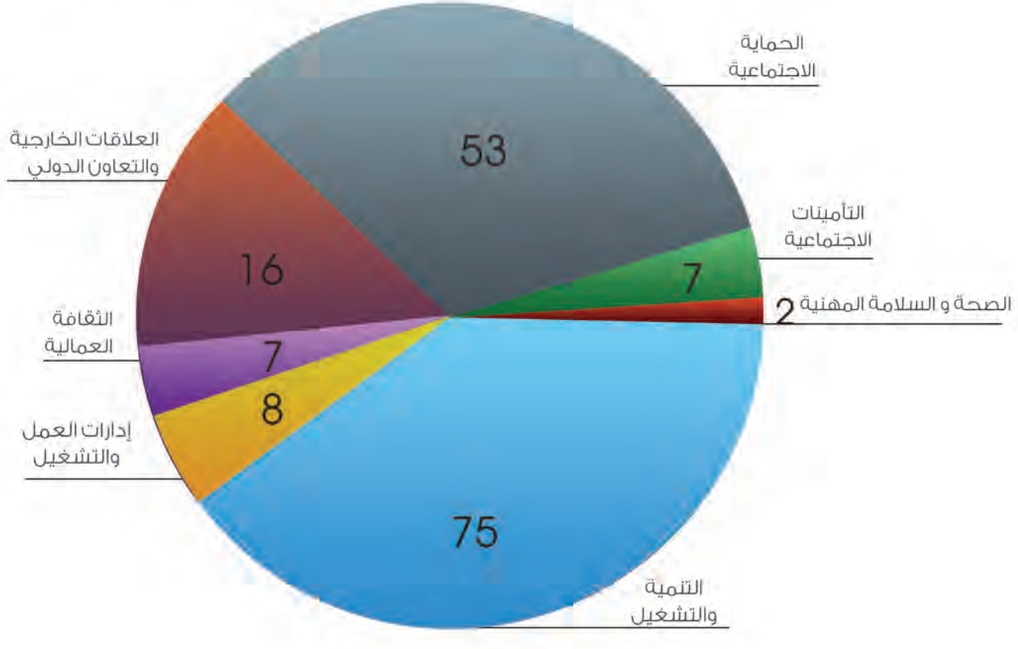

مجال الحماية الاجتماعية

2018

2018

مجال الحماية الاجتماعية

- نشر الوعي التأميني وثقافة الضمان الاجتماعي في الأوساط العمالية العربية وتطوير المؤسسات القائمة واقتراح آليات استثمار مواردها بما يضمن استدامتها.
- العمل على توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن وحدات الاقتصاد غير النظامي بهدف توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في إطارها والعمل على تحويلها بشكل تدريجي إلى القطاعات النظامية.
- مناقشة تطوير آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية العاملة ونشر ثقافة العمل الحر بين العمالة النسائية.
- العمل على إدماج قضايا الفئات الخاصة (النساء - الأطفال - المعاقين) ضمن برامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي ومراجعة علاقات العمل بشكل يوفق بين حاجة المنشآت الاقتصادية والحماية الاجتماعية للعاملين فيها.
- تطوير منظومة العمل التعاوني العربي.
- السعي لتطوير تشريعات العمل العربية والاستمرار في تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية لضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقيات العمل العربية.

اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية
الدورة السادسة عشرة

2018/2/11 القاهرة

عقدت منظمة العمل العربية إدارة الحماية الاجتماعية اجتماعات الدورة السادسة عشرة للجنة شؤون عمل المرأة العربية في جمهورية مصر العربية يوم الاحد الموافق 11/2/2018 وبحضور "14" مشاركة من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة من أعضاء اللجنة من البلدان العربية التالية:

الجمهورية الجزائرية – المملكة المغربية – مملكة البحرين – جمهورية مصر العربية – الجمهورية اليمنية – دولة ليبيا – دولة فلسطين – الجمهورية اللبنانية – المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية التونسية

ناقشت اللجنة خلال اجتماعها البنود المطروحة على جدول أعمالها، وبعد مناقشة التوصيات، أوصت اللجنة بـ:

التوصيات

1. دعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط والمتابعة والتقييم لبرامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
2. تعزيز العمل العربي المشترك في مجال متابعة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المعنية بتمكين المرأة من خلال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
3. الدعوة إلى توسيع الإمكانات التي تصل إليها النساء لتعزيز قدراتهن الاقتصادية وتطوير أطر وطنية لتنمية ريادة الأعمال النسائية وتسويق الفكر الابتكاري.
4. دعوة الحكومات لزيادة الاستثمار الاجتماعي واتخاذ التدابير اللازمة للتوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية بحيث تكون نظم الحماية الاجتماعية أداة لتحقيق المساواة بين الجنسين، مع الاعتراف الكامل بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية.
5. دعوة كافة الجهات المعنية بالمرأة إلى التنسيق مع الهيئات التشريعية لتطوير منظومة قانونية لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة.
6. تأسيس مراكز خبرة حول دور المرأة في الاقتصاد المعرفي ومراقبة تطبيق استراتيجية حكومية تستهدف المرأة في العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير.
7. دعوة كافة الجهات العاملة في مجال تمكين المرأة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في صياغة السياسات والبرامج الخاصة بكافة الأنشطة المتعلقة بالنواحي البيئية، كذلك رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في تشكيل الوعي البيئي للمجتمع.
8. تعديل البرامج التربوية والتركيز على التعليم الإبداعي الرقمي ليكون أكثر ملاءمة للعمل في الاقتصادات المستدامة.
9. بناء إطار قانوني ناظم يتناسب مع علاقة العمل المرأة في إطار الأنماط الجديدة.
10. التأكيد على الحفاظ على الحقوق الأساسية للعمل والمكتسبات القانونية للمرأة في إطار هذه الأنماط.
11. إقامة دورات تدريبية حول ريادة الأعمال وتشجيع حاضنات الأعمال التي تعتمد الأنماط الجديدة للعمل.
12. العمل لتحفيز المنظمات الدولية والإقليمية على دعم ورعاية وتمويل المشاريع الإبداعية بين النساء خاصة تلك القادرة على خلق فرص العمل.
13. تقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في أنشطتها.

الدورة التدريبية الأولى
حول
مهارات القيادة - التسويق

11- 2018/2/15 الغردقة

النتائج

عقدت منظمة العمل العربية – إدارة الحماية الاجتماعية – الدورة التدريبية الأولى حول: مهارات القيادة – التسويق الالكتروني حيث شارك (22) متدربة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 13 دولة عربية (الأردن - البحرين - تونس - الجزائر - فلسطين - العراق - مصر - لبنان – المغرب - ليبيا - اليمن - سلطنة عمان - السودان).

وتهدف الدورة التدريبية حول مهارات القيادة – التسويق الإلكتروني – إلى تعزيز مهارات إدارة المشروعات من خلال التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء على مستوى المنشأة، عبر التدريب على الاستخدام الأمثل لتقنيات التسويق الحديثة / التجارة الإلكترونية e-commerce، حيث كانت هذه الدورة التدريبية بمثابة شبكة تفاعلية للتواصل بين رائدات الأعمال في الوطن العربي والمدربين بتقديم الدعم التفاعلي من خلال التوجيه والتدريب والدعم المستمر، وكذلك نقل المهارات والمعرفة في مجال التسويق الرقمي، وعلى وجه التحديد إدخال تقنيات التسويق المتقدمة مثل استخدام وسائل الإعلام الرقمية (التجارة الإلكترونية، والتسويق التليفوني)، وسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت، محركات البحث، وأدوات أبحاث السوق الفعالة، والبحث عن الفرص.

و نتيجة لهذه الورشة سوف يتم تمكين المشاركات من تسويق خدماتهن أو منتجاتهن التجارية عبر الإنترنت، بما في ذلك:

- معرفة مفهوم التسويق كأساس لأي نشاط تسويقي عبر الإنترنت.
- فهم الجوانب المختلفة للتسويق ومدى احتياج النشاط إلى تسويق إلكتروني.
- فهم جوانب مختلفة من التسويق عبر الإنترنت وأدوات التسويق عبر الإنترنت المتاحة.
- إظهار خيارات ومزايا وعيوب التسويق الإلكتروني.
- وضع استراتيجية / خطة التسويق عبر الإنترنت.
- إعطاء المشاركات إرشادات بشأن أفضل حلول لوسائل التواصل الاجتماعي لتسويق أعمالهن.
- التعريف بضرورات تطوير موقع للشركة على شبكة الإنترنت وآليات تنفيذه.
- تمكين المشاركات من اختيار واستخدام الخيارات للترويج لنشاطهن ولمواقعهن الإلكترونية.

الدورة التدريبية الإقليمية حول "الإحصاء التعاوني"

12- 2018/2/14 الغردقة

النتائج

عقدت منظمة العمل العربية – إدارة الحماية الاجتماعية – الدورة التدريبية حول "الإحصاء التعاوني" في جمهورية مصر العربية، حيث شارك في هذه الدورة (73) متدربًا من الكوادر الفنية المتخصصة ممثلين لأطراف الإنتاج الثلاثة في (7) دول عربية، (لبنان - البحرين - تونس - الأردن - السعودية - الكويت - السودان)

وهدفت الدورة إلى التعريف بأهمية البيانات الإحصائية وقواعد البيانات ودورها الإيجابي في تطوير العمل بالجمعيات التعاونية، والتعرف على كيفية إجراء التحليلات المطلوبة على بيانات القطاع التعاوني خلال فترة محددة، كذلك الوقوف على كيفية إجراء دراسات إحصائية مقارنة، للاستفادة بها على مختلف المستويات، والتدريب على سرعة إتاحة البيانات لتحقيق أقصى استفادة ممكنه منها.

وقد نتج عن أعمال هذه الدورة تعريف المتدربين على المحاور التالية :

- البيانات الإحصائية .
- التعريف بالبيانات وقواعد البيانات والتبويب .
- أهمية البيانات الإحصائية في التنبؤ بالمستقبل.
- دور الإحصاء في البحث العلمي.
- دور الإحصاء في اتخاذ القرارات.
- علاقة علم الإحصاء بالعلوم والمجالات الأخرى.
- دور علم الإحصاء في تطوير العمل بالجمعيات التعاونية.
- دور علم الإحصاء في الواقع التعاوني العملي.
- دراسة حالة في إحدى الدول العربية، الواقع - المعطيات - الأهداف - طرق التطبيق.

ورشة عمل قومية حول
"الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي "

9 - 2018/5/10 تونس

عقدت إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي لإدارات العمل والتشغيل بتونس أعمال ورشتها القومية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية وقد حضر (92) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج في 17 دولة (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان، الصومال، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن) بالإضافة إلى ممثلي الاتحادات التعاونية في الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وهدفت الورشة إلى توحيد المبادرات العربية المتعددة ووضع إطار تشريعي استرشادي موحد خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية، يحدد هياكله وأدواته ويمكن من أداء دوره في المجتمع، ووضع استراتيجية عربية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البلدان العربية تمكن من الاستفادة من تجارب الماضي وتضع الأسس السليمة للمستقبل، وكذلك وضع خطة عمل عربية لدعم المبادرات المقدمة والاستلهام بأخرى ناجحة في بعض البلدان العربية، وإحداث نماذج ابتكارية لتجارب جديدة لفائدة الفئات الهشة من النساء والشباب بشكل خاص، والخروج بتوجهات لدراسة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة عالميًا وعربيًا.

التوصيات

1. العمل على وضع قانون عربي استرشادي لتهيئة البنية التشريعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يمكّنه من توفير الضمانات الكفيلة بحماية مختلف الفاعلين في هذا القطاع بهدف تنظيمه وتطويره ليقوم بدوره في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

2. دعوة الدول الأعضاء للعمل على إيجاد آليات تمويل تضامنية حديثة ومبتكرة، بالإضافة إلى ما هو معتمد في اقتصاد السوق بما يضمن استقلالية مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتحتوي على جملة من الإجراءات الاستراتيجية والآنية وتوفر لهذا القطاع الآليات الفعالة والأدوات الملائمة بما في ذلك التسهيلات والإعفاءات والاسترشاد في هذا الشأن بالمبادرات العالمية الرائدة في هذا المجال.

3. دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعديل التشريعات ليتم استيعابها وعدم عرقلتها بما في ذلك تحرير التعاونيات بما يضمن استقلاليتها وحرية تأسيسها وتسييرها الذاتي، ووضع خطط لدعم ترويج وتسويق المنتجات ومنح الإعفاءات الضريبية والجبائية اللازمة لتشجيع هذا القطاع.

4. دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومنظمة العمل العربية بالمعلومات والبيانات المتاحة حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمهيدًا لإعداد قاعدة بيانات عربية وبما يسهم في إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير آليات الانتقال نحو الاقتصاد الرسمي والمهيكل؛ بهدف خلق فرص عمل جديدة ومكافحة العمل الهش وتبادل الخبرات في هذا المجال.

5. العمل بمبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسعي لوضع دليل إجرائي حول الحوكمة والتصرّف الرشيد لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يضمن استقلاليتها ويجذب الشباب والنساء والفئات المهمشة لخلق فرص عمل جديدة.

6. تعزيز التعاون بين أطراف الإنتاج من الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لإدراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية نظرًا للدور الهام الذي يلعبه في النهوض بالتشغيل وبلوغ التنمية المستدامة.

7. تعزيز دور الإعلام وخاصة الإعلام التخصصي ليقوم بدوره التوعوي حول أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع يحقق التنمية المستدامة والعادلة، وتوفير برامج وحملات إعلامية متخصصة للترويج لهذا القطاع وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة المجتمعية بأهمية هذا القطاع.

8. دعوة منظمة العمل العربية لاعتماد أداة قانونية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تراعي خصوصيات ومكوّنات هذا القطاع في الوطن العربي.

9. إحداث شبكة ربط للأكاديميات العربية للبحوث والدراسات المهتمة بتنمية القدرات المؤسساتية والفنية لفائدة الناشطين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

10. العمل على إنشاء مرصد عربي يعنى بالأبحاث والدراسات والتوثيق والتدريب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

11. دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجية عربية تعنى بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الندوة القومية حول
" نحو آليات سوق عمل جديدة
لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة"

2018/7/11- 9 بيروت

عقدت منظمة العمل العربية – إدارة الحماية الاجتماعية – الندوة القومية بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة ببيروت حيث شارك في أعمالها (68) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 15 دولة عربية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، العراق، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا) وبالإضافة إلى مشاركة الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ومشاركة ممثلين عن المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالإضافة إلى ممثلي العديد من منظمات المجتمع المدني وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في الجمهوريّة اللبنانيّة.

وقد هدفت الندوة إلى كيفية تحليل الوضع الراهن لسياسات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، وتسليط الضوء على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030 وتعزيز نهج الحماية الاجتماعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والوقوف على أوضاع النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل، كذلك الوقوف على أثر الأنماط الجديدة للعمل على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

التوصيات

1. تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في اتجاه تدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة للتعاطي مع الأشخاص ذوي الإعاقة كقضية تنموية من خلال اعتماد نهج اقتصادي واجتماعي جديد يضمن حقوقهم في إطار الأسواق الجديدة للعمل.
3. العمل على استمرار تطوير التشريعات بحيث يتم تضمينها نصوصًا إلزامية لتأمين بنية تحتية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. الدعوة لمزيد من التطوير للبرامج التكنولوجية المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم امتيازات استثمارية لشركات البرمجة التي تعمل على تحسين الآليات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة .
5. تطوير برامج التدريب المهني والتقني للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز قدراتهم الرقمية بما يعمل على زيادة اندماجهم في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
6. دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربية لتبني آليات جديدة لتأمين الحقوق المكرسة للعمال وفقًا للمعايير العربية والدولية للعاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
7. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لتفعيل ومأسسة الحوار الاجتماعي في مجال التشريع ومتابعة تنفيذ برامج تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
8. دعوة الجهات المعنية لاعتماد آلية لتحديد نسب الإعاقة بما يعمل على الربط بين درجات الإعاقة والخدمات المقدمة لتأمين عدالة توزيع الخدمات بين الأشخاص ذوي الإعاقة.
9. دعوة أطراف الإنتاج لتعزيز الآليات الوقائية للحد من إصابات العمل مما يقلل من زيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية.
10. دعوة الدول العربية لتكريس أرضيات الحماية الاجتماعية الشاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة وربطها بمؤشرات قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 لتمكين الإشخاص ذوي الإعاقة.
11. العمل على تطوير قدرات العاملين والمسؤولين عن البرامج والمؤسسات وتطبيق الاتفاقيات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإذكاء الوعي لديهم بالفلسفة الحقوقية للتعامل مع هذه الفئة من المجتمع.

دورة تدريبية قطرية
حول
" معايير العمل العربية "

17- 19/ 9/ 2018 دبي

عقدت منظمة العمل العربية – إدارة الحماية الاجتماعية – بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة الدورة التدريبية لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الإمارات حيث شارك في أعمالها (30) متدربًا من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال معايير العمل العربية، ممثلين لأطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهدفت الدورة إلى :

- تفعيل الحوار بين منظمة العمل العربية والدول الأعضاء للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيرًا على تشريعات العمل العربية.
- الوقوف على الصعوبات التي تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة في التصديق على اتفاقيات العمل العربية.
- تطوير أداء المختصين بإعداد التقارير والردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية وفقًا للنماذج المحدثة وتعزيز التواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة.

وقد نتج عن أعمال هذه الدورة تعريف المتدربين على المحاور التالية:

1. معايير العمل العربية: أهدافها - خصائصها - مراحل اعدادها - وسائل متابعتها.
2. الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء بشأن معايير العمل العربية.
3. تحديث وتطوير معايير العمل العربية في ظل المتغيرات والمستجدات.
4. دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.

ورشة تدريبية قطرية حول "معايير العمل العربية والمفاوضة الجماعية"

2018/11/21-19 نواكشوط

عقدت منظمة العمل العربية إدارة الحماية الاجتماعية لفائدة أطراف الإنتاج الثلاثة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية حيث شارك في أعمالها (50) متدربًا من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال معايير العمل العربية.

وهدفت أعمال الورشة التدريبية إلى تفعيل الحوار بين منظمة العمل العربية والدول الأعضاء للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيرًا على تشريعات العمل وتطوير أداء المختصين بإعداد التقارير والردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية وفقًا للنماذج المحدثة وتعزيز التواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة وتعزيز قدرات الكوادر المعنية بمعايير العمل والمفاوضات الجماعية لدى أطراف الإنتاج في الجمهورية الموريتانية والتأكيد على دور وأهمية معايير العمل العربية والدولية في تعزيز وتفعيل المفاوضة الجماعية وبحث أسباب الصعوبات التي تعترض المفاوضة الجماعية وسبل حلها.

وقد نتج عن أعمال هذه الورشة تعريف المتدربين على المحاور التالية:

- معايير العمل العربية : أهدافها - خصائصها - مراحل إعدادها - وسائل متابعتها.
- الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء بشأن معايير العمل العربية .
- الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل تجاوزها.
- ورشة عمل حول تقارير المتابعة للاتفاقيات المصدقة.
- المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية.
- دور إدارة العمل في النهوض بالمفاوضة الجماعية.
- دور طرفي الإنتاج في مجال المفاوضة الجماعية.
- المفاوضة الجماعية في موريتانيا : الواقع والآفاق.
- ورشة عمل حول أساليب وتقنيات التفاوض الجماعي.

ندوة قومية حول "الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية"

2018/12/20 -18 بيروت

عقدت منظمة العمل العربية –إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي – الندوة القومية حول "الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية" في بيروت بالجمهورية اللبنانية بمشاركة (70) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة وممثلي مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في (17) دولة عربية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، العراق، الكويت، قطر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) بالإضافة إلى مشاركة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب – اتحاد الغرف العربية.

وقد هدفت هذه الندوة إلى:

- بحث في كيفية تطوير سياسات وأوجه استثمار أموال الضمان الاجتماعي .
- تأهيل مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية لإعداد الدراسات الإكتوارية بشكل دوري لتبيان أوضاعها المالية المستقبلية ضماناً لاستمراريتها.
- تعزيز مبادئ الحوكمة لتقديم الأداء الأفضل بما يتوافق مع المعايير العالمية .
- تبادل التجارب والخبرات بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية في هذا المجال.

وقد تضمنت هذه الندوة المحاور التالية :

- مصادر وأساليب تمويل نظم الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.
- وسائل وآليات تحقيق التوازن المالي لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- دور استثمار احتياطات أموال التأمينات الاجتماعية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- الأساليب الإكتوارية الحديثة ودورها في تحقيق التوازن المالي لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.
- دور الحوكمة في ضمان استمرارية مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- تجارب عربية في مجال استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

التوصيات

1. ضرورة إيلاء إدارة المخاطر في مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية الأهمية الكبرى، وعقد مؤتمرات قومية عربية وورش تدريبية متخصصة لتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال .
2. ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الضمان الاجتماعي وحثها على تبني الممارسات الدولية المتميزة والتي تتوافق مع متطلبات واحتياجات الدول العربية.
3. التأكيد على أهمية بناء خبرات عربية في مجال الدراسات الاكتوارية في مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية والدعوة إلى إنشاء مركز اكتواري عربي.
4. تبني مبدأ " التخطيط وقياس الأداء" من أجل تقييم أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية في إدارة وتنفيذ إطار شامل للاستدامة.
5. دعوة مؤسسات التأمينات الاجتماعية لاتباع أفضل المعايير والممارسات في تنفيذ العمليات الاستثمارية ، والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة ، وتبني إدارة مخاطر فعالة بما يضمن السلامة والأمان للاستثمارات .
6. تنويع وتوزيع محافظ الاستثمار في مجالات متنوعة لمواجهة المخاطر الاستثمارية وبما يضمن استمرارية الصناديق التأمينية وتحقيق الاستدامة المالية المطلوبة ويمكن في هذا المجال الاستفادة من التجارب المتميزة لبعض الدول العربية.
7. تعزيز منظومة الاشتراكات للحدّ من التهرب التأميني من خلال رفع الوعي بأهمية الضمان الاجتماعي للأجيال الحالية والمستقبلية وتعديل التشريعات عند الاقتضاء.
8. الاستعانة بخبراء التحليل المالي والتأمين الاجتماعي لتقييم أداء الاستثمارات والمساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة.
9. تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية في مجال الضمان الاجتماعي والاستفادة من المزايا المتعددة للدول العربية .
10. دعوة الجمعية العربية للضمان الاجتماعي بالتنسيق مع منظمة العمل العربية لإجراء دراسات تُعنى بالحوكمة وإدارة أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية .

مجال التأمينات الاجتماعية

2018

2018
مجال التأمينات الاجتماعية

- رفع القدرات وتطوير المهارات الفنية والمالية والإدارية للعاملين في مجال التأمينات الاجتماعية من خلال الدورات التدريبية.
- تطوير المعارف في مجال التأمينات الاجتماعية من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية.
- نشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال حلقات النقاش القطرية والقومية.
- تبادل الخبرات من خلال حلقات النقاش القطرية والقومية.

ملتقى التأمين الاجتماعي حول " الضمان الاجتماعي في السودان ، الواقع والمأمول"

2018/1/30 - 29

الخرطوم

عقد المركز العربي للتأمينات الاجتماعية ملتقى التأمين الاجتماعي بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة بالسودان ووزارات الضمان والتنمية الاجتماعية والعمل والإصلاح الإداري والمالية والتخطيط الاقتصادي وكذلك مؤسسات الضمان الاجتماعي والجهات المعنية، حيث حضر (40) مشاركا ومشاركة في مختلف المجالات والخبراء المختصين.

وقد هدف الملتقى إلى الوقوف على واقع الضمان الاجتماعي، والتعرف على وضع الفقر في السودان، والإلمام بالصعوبات والمعوقات التي تحد من دور الضمان الاجتماعي في تخفيف الفقر، وتنسيق الجهود في آليات الضمان الاجتماعي في جمهورية السودان.

التوصيات

وقد خلص اللقاء بالتوصيات التالية:

1. تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات إلى نظام الضمان الاجتماعي الشامل.
2. وضع إستراتيجية لبلوغ نظام الضمان الاجتماعي الشامل بمشاركة الأطراف ذات المصلحة والجهات المختصة.
3. دعم الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الضمان الاجتماعي لكل المواطنين تنفيذاً للمعايير الدولية ذات العلاقة والتي وقعت عليها حكومة السودان.
4. أن يكون نظام الضمان الاجتماعي الشامل ودعم الدولة له أهم آليات محاربة الفقر.
5. أهمية إجراء الدراسات البحثية المستمرة في مجال نظم الضمان الاجتماعي والعمل على تطويرها للوصول إلى النظام الأمثل.
6. إعداد الدراسات الأكتوارية بصورة دورية للمواءمة بين المعاشات والأجور ونفقات العيش الكريم.
7. أهمية شمولية نظام التأمينات الاجتماعية لكافة العاملين بمختلف القطاعات المنظمة وغير المنظمة والمهنيين والحرفيين مع تفعيل إدخال السودانيين العاملين بالخارج في مظلة التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

دورة تدريبية قطرية في نظم التأمينات الاجتماعية

2018/2/28 - 26

الخرطوم

عقد المركز العربي للتأمينات الاجتماعية الدورة التدريبية في نظم التأمينات الاجتماعية لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة حيث شارك (16) مشاركًا ومشاركة من مختلف مؤسسات التأمينات الاجتماعية بجمهورية السودان.

وهدفت الدورة إلى الإلمام بمفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ الأساسية التي تحكمها والتعريف بتشريعات المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتشريع التأمين الصحي بدولة المقر، والتعرف على المخاطر التي تغطيها التشريعات والمزايا التأمينية وكيفية صرفها، ونشر الوعي التأميني والثقافة التأمينية لدى العاملين والنقابيين بحقل الضمان الاجتماعي.

النتائج

وشملت نتائج أعمال هذه الدورة المحاور التالية :

- مفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ التي تحكمها.
- شرح وعرض لأساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية الموحد للعام 2016.
- شرح وعرض لأساسيات قانون التأمين الصحي لسنة 2016.
- أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية.
- المخاطر التي تغطيها تشريعات التأمينات الاجتماعية والمزايا وكيفية صرفها.
- العلاقة ما بين منظمات أصحاب العمل والعمال ومؤسسات التأمينات الاجتماعية.

الدورة التدريبية حول النظم التطبيقية للتشريعات الاجتماعية

2018/7/19-17

السودان

عقد المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية الدورة التدريبية القطرية حول : " النظم التطبيقية للتشريعات الاجتماعية " تحت شعار (من أجل تحسين الأداء المؤسسي لزيادة الإنتاج) لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات الضمان الاجتماعي والاتحادات العمالية ونقاباتها حيث حضر(16) مشاركًا ومشاركة من القيادات في مجال التأمين والضمان الاجتماعي.

وقد هدفت الدورة إلى:

- الإلمام بمفاهيم ومرامي التشريعات الاجتماعية.
- معرفة الأسس والقياسات لقوانين ولوائح الخدمة المدنية القومية وقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحي وقانون العمل.
- اكتساب المهارات اللازمة للقيام بتطبيق وتنفيذ الإجراءات السليمة التي تتطلبها التشريعات الاجتماعية.

النتائج

وقد نتج عن أعمال هذه الدورة تعريف المتدربين على المحاور التالية:

- مفهوم الحماية الاجتماعية.
- واقع التشريعات الاجتماعية في السودان.
- السمات العامة لتشريعات الخدمة المدنية القومية.
- أضواء على قانون العمل لسنة 97.
- أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية (الإشتراكات والمزايا التأمينية).

مجال الصحة والسلامة المهنية

2018

2018

مجال الصحة والسلامة المهنية

تطوير الخبرات العلمية للكوادر الفنية المتخصصة على المستوى العربي في مجال الصحة والسلامة المهنية وتفتيش بيئة العمل في قطاعات العمل المختلفة ، ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية الوقائية، من خلال ندوات وورش عمل، وعبر إثراء المكتبة العربية بأحدث المراجع المتخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.

إعداد كوادر عربية كفوءة في مجال السلامة والصحة المهنية وتزويدهم بمعرفة علمية عالية الجودة تتوافق مع احتياجات واقع ومستقبل العمل في الدول العربية من خلال برامج تأهيلية ودورات تدريبية عملية متخصصة.

تعزيز حماية الفئات الخاصة من العاملين من النساء والأطفال وذوي الإعاقة من مخاطر بيئة العمل باعتبارهم من الفئات الأكثر تأثراً بما ينسجم مع سياسات وتوجهات منظمة العمل العربية، ويساهم في تحقيق أهدافها في حماية القوى العاملة العربية في مختلف مواقع العمل والإنتاج .

تقديم الاستشارات وتوفير الخبرات الفنية في مجال الصحة والسلامة المهنية للجهات المعنية في الدول العربية .

دورتان تدريبيتان قطريتان حول المستوى الأول من البرنامج التدريبي في الصحة والسلامة المهنية

2018/11/23 -19 نواكشوط

عقدت منظمة العمل العربية دورتان تدريبيتان للمستوى الأول من البرنامج التدريبي في الصحة والسلامة المهنية استجابةً لطلب وزارة الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الإدارة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وشارك في أعمالهما عشرون متدرباً من الكوادر الفنية في مجال الصحة والسلامة المهنية والعاملة في المكتب الوطني لطب الشغل (10 ممرضين و10 أطباء ومهندسين)

وهدفت الدورة التدريبية إلى تطوير قدرات وكفاءات الكوادر العربية في مجالات العمل المرتبطة بالصحة والسلامة المهنية بما يواكب التطورات العلمية والعملية في هذا المجال.

وتجسيداً لأهداف منظمة العمل العربية في تحسين ظروف وشروط العمل وضمان بيئة عمل ملائمة في الدول العربية، وتلبية للاحتياجات التدريبية الفعلية لأطراف الإنتاج الثلاثة نفذت المنظمة في العاصمة الموريتانية نواكشوط المستوى الأول من البرنامج التكويني لإعداد مفتشي الصحة والسلامة المهنية.

النتائج

وشملت نتائج أعمال هذه الدورة تدريب الكوادر الفنية على المحاور التالية :

- أساسيات ومفاهيم عامة.
- تعزيز الصحة والسلامة المهنية في العمل - رؤية منظمة العمل العربية.
- أسباب حوادث العمل وطرق الوقاية منها.
- مخاطر بيئة العمل (البيولوجية والحيوية والكيميائية والكهربائية والميكانيكية).
- الوقاية من الحريق.
- خدمات الرعاية الصحية الأساسية.
- الصحة والسلامة في أنشطة تداول المواد والنفايات الخطرة.
- الصحة والسلامة المهنية في أنشطة الزراعة والمناجم والمحاجر.
- بيئة المنشآت الصحية: صحة وسلامة العاملين وتأمين بيئة العمل
- معدات الوقاية الشخصية.

دورتان تدريبيتان حول "نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل" و"السلامة في الأعمال الإنشائية"

2018/12/4-2 بغداد

عقدت منظمة العمل العربية تلبية لطلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق دورتان تدريبيتان حول"نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل" و"السلامة في الأعمال الإنشائية"حيث شارك في افتتاح أعمال الدورتان (55) مشاركاً من الكوادر المعنية بالصحة والسلامة المهنية من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاث في المحافظات العراقية، في مقر المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد.

وهدفت أعمال الدورتين إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى توفير ظروف عمل آمنة ولائقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل وحماية اجتماعية كريمة لكل عراقي، وأن الحد من الإصابات والوفيات في العمل مسؤولية تضامنية بالتنسيق مع أصحاب العمل ومنظمات العمال، وتنفيذ الهدف الثامن لخطة التنمية المستدامة 2030، بغرض توفير العمل الكريم واللائق وتحقيق النمو الاقتصادي؛ والسعي إلى توفير بيئة آمنة للعامل في كافة القطاعات على المستوى الوطني والتي تستهدف الكوادر الوطنية العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتطوير قدرات وكفاءات الكوادر العربية في جميع قطاعات العمل ضمن الإمكانيات المتاحة.

وقد استهدفت الدورة التدريبية الأولى "نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل" تدريب 25 مشاركاً على المحاور التالية:

- عناصر وأهداف تأسيس النظام الوطني لتسجيل إصابات العمل والإبلاغ عنها.
- التشريعات الوطنية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية والنظام الوطني للتسجيل والإبلاغ.
- أدوار الجهات المعنية بالتسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل.
- أمثلة مختصرة عن التصنيفات المعيارية والدولية للبيانات المتعلقة بإصابات العمل.
- الترميز المعياري للبيانات المجمعة وتحليلها ونشرها من قبل السلطة المختصة.
- تدريب عملي حول الإبلاغ عن حادث من قبل صاحب العمل وتصنيف الإصابة من قبل السلطة المختصة.

في حين استهدفت الدورة التدريبية الثانية "السلامة في الأعمال الإنشائية" إعداد 30 مشاركاً من الكوادر الفنية العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية من خلال المحاور التالية:

- التشريعات الوطنية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية.
- تقييم مخاطر بيئة العمل في مواقع البناء.
- مخاطر أعمال الهدم والحفر.
- التحقيق في حوادث العمل.

- أنواع السقالات ومجالات استخدامها وأساليب فحصها ومخاطر العمل عليها.
- اشتراطات السلامة على الارتفاعات وحوادث السقوط وأسبابها ووسائل الوقاية.
- معدات الوقاية الشخصية.
- أنواع الروافع وعيوبها وأساليب فحصها واعتمادها ومخاطر العمل عليها.
- إجراءات السلامة في أعمال التحميل وتأمين الأحمال.
- الأمراض المهنية في قطاع التشييد والبناء.

النتائج

1. ضرورة استمرار الدعم الفني من قبل منظمة العمل العربية لتدريب الكوادر الوطنية لتتمكن من القيام بمهامها على أحسن وجه.
2. تقديم المشورة في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية في ضوء قرار فك الارتباط مع المحافظات العراقية.

مجال التنمية البشرية والتشغيل

2018

2018
مجال التنمية البشرية والتشغيل

- طرح رؤى مستقبلية تساعد صانعي القرار على التخطيط التنموي المناسب للنهوض بمنظومة التشغيل، وتطوير مكاتب التشغيل والتوجيه والإرشاد المهني.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال بمنطلقات فكرية جديدة لتوسيع النسيج الاقتصادي وتطويره.
- السعي إلى تعميم وتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 لدوره المتميز في بناء قواعد بيانات سوق العمل وبناء المعايير المهنية.
- دعم برامج توطين الوظائف كبرامج استراتيجية تهدف إلى الاستثمار طويل الأجل في العنصر البشري الوطني ومساهمتها في التنمية ومكافحة البطالة.
- إلقاء الضوء على أهمية مأسسة التعليم والتدريب التقني والمهني عن بعد كجزء متكامل من منظومة تنمية الموارد البشرية.
- تطوير ودعم سياسات وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية.

ورشة عمل قطرية حول
"تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات القيادية"

2018/3/5-3

بغداد

عقدت منظمة العمل العربية إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر ورشة العمل القطرية في جمهورية العراق بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال العراق حيث شارك في أعمال هذه الورشة (110) مشاركين ومشاركات يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق، وقيادات وكوادر اتحاد نقابات عمال العراق فضلاً عن مشاركة أطراف الإنتاج في جمهورية العراق.

وقد هدفت الورشة إلى تعميق الحوار والتشاور بين المعنيين باتخاذ القرار في مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا التشغيل والحد من البطالة والفقر من أجل التوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لتوفير مختلف العناصر والعوامل الإيجابية المساعدة لتحقيق هذا الهدف، ومتابعة مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل، ودعم المنظمات العمالية ليكون لها دور أكبر في المشاركة في وضع سياسات وخطط الإنتاج، والتوعية بأهمية النهوض بالتعليم والتدريب المهني، والعمل على زيادة نسب الالتحاق به وربطه باحتياجات أسواق العمل وإشراك أصحاب الأعمال في المشاركة بالتخطيط له وتمويله.

التوصيات

1. الدعوة إلى تفعيل اتفاقيات واستراتيجيات العمل العربية، خاصة المتعلقة منها بتنمية القوى العاملة والتشغيل.

2. حث مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني على وضع استراتيجيات تهدف إلى مواءمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية لمتطلبات أسواق العمل سريعة التغيير من أجل مواجهة تحديات البطالة خاصة بطالة الشباب وحديثي التخرج.

3. تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف الإنتاج والسعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في اتخاذ القرار.

4. دعم العمل النقابي وتطوير قدرات قياداته التنظيمية والمهارية والتعليمية والحفاظ على وحدته واستقلاليته مما يسهم في تمكين التنظيمات النقابية من أداء دورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

5. دعم وتشجيع المشروعات الصغرى والصغيرة، والمتوسطة، والعمل على توفير مستلزمات نجاحها، لما لذلك من مساهمة إيجابية في التنمية والحد من مشكلة البطالة وما يترتب عليها من عواقب.

6. العمل على تطوير تشريعات العمل وتوفير بيئة تشريعية مرنة ومحفزة من قبل الدولة للقطاع الخاص لتشجيعه على الدخول في استثمارات تنموية تكاملية طويلة المدى، للمساهمة في بناء صرح اقتصادي يعزز الدخل الوطني.

7. إيجاد الحلول المناسبة للاقتصاد غير المنظم، والعمل على تنظيمه وتطويره ودمجه ضمن المنظومة الاقتصادية، للمساهمة في دفع عجلة التنمية للمجتمع.

8. إيلاء المزيد من الاهتمام بالتوجيه والإرشاد المهني لمساعدة الشباب في التكيف مع الظروف المتغيرة واتخاذ الاتجاه المهني الذي يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم الإنتاجية.

ورشة عمل قطرية حـــول
" تفاعل وانسجام أطراف الإنتاج يعزز دعم تنفيذ خطط التنمية المستدامة "

2018/4/26-24

الكويت

عقـدت إدارة التنميـة البشـرية والتشـغيل ورشـة العمـل القطريـة بالتعـاون والتنسـيق مـع الاتحـاد العـام لعمـال الكويـت شـارك فـي أعمـال هـذه الورشـة أكثـر مـن (60) مشـاركا ومشـاركة فـي مقدمتهـم قيـادات الاتحـاد العـام لعمـال الكويـت، وعـدد مـن قيـادات وزارة الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل والهيئـة العامـة للقـوى العاملـة وغرفـة تجـارة وصناعـة الكويـت، فضـلا عـن عـدد مـن المختصيـن بقضايـا التنميـة والتشـغيل بدولـة الكويـت كمـا شـارك عـدد مـن السـادة رجـال الإعـلام والصحافـة والمهتميـن بقضايـا العمـل والعمـال، وقيـادات وكـوادر اتحاد عمال الكويت وأطراف الإنتاج في دولة الكويت.

وهدفـت هـذه الورشـة إلـى التعـرف علـى أسـس وشـروط وأهـداف الحـوار فـي ضـوء أهـداف التنميـة المسـتدامة، والوقـوف علـى دور الحركـة النقابيـة فـي ظـل تنامـي وانتشـار أنمـاط العمـل الجديـدة، وكذلـك الوقـوف علـى معوقـات الحـوار فـي مجتمعاتنـا العربيـة وسـبل تجاوزهـا، وتعزيـز التعـاون العربـي بـكل أشـكاله الممكنـة لتنميـة القـوى العاملـة العربيـة ومعالجـة مشـكلات البطالة في الوطن العربي.

التوصيات

1. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى التوسع في ممارسة الحوار وتعزيز قنوات الاتصال والمشاركة الفاعلة خاصة في مجالات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية للنهوض بالتشغيل والتصدي لمشكلات البطالة.

2. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى وضع الإطار التشريعي الملائم لتنظيم الحوار الاجتماعي بما يمكن من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق النتائج الكفيلة بتطوير النمو الاقتصادي والادماج الاجتماعي وتحقيق الرفاء لأفراد المجتمع.

3. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة الى الاهتمام بالبحث العلمي والأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، وتعزيز الانفاق عليه وتوفير مناخ ملائم مشترك لتنمية الموارد البشرية كعنصر محرك لعملية الإنتاج.

4. تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف الإنتاج والسعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في اتخاذ القرار، وتحفيزه للمساهمة في توفير فرص العمل بأجر مجز لدعم أهداف التنمية المستدامة.

5. العمل على وضع البرامج والسياسات الكفيلة بتطوير الخدمات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من تدريب وتمويل وتسويق عبر الشراكة بين القطاعيين العام والخاص.

6. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الكويت إلى المساهمة في تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي تتولى متابعة تنفيذه منظمة العمل العربية تنفيذا لقرارات القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي عقدت في الكويت 2009 والقمم الاقتصادية الموالية لها.

7. العمل على نشر ثقافة التعليم والتدريب التقني والمهني بما يدعم رد الاعتبار إلى المهن وإعلاء قيمة العمل وزيادة أعداد الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني استجابة لمتطلبات العقد العربي للتشغيل.

إطلاق التقرير العربي السادس حول " التشغيل والبطالة في الوطن العربي (أسواق العمل في الدول العربية: تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل) "

2018/6/27 تونس

أصدرت إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الوطن العربي وتم إطلاق التقرير وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية حيث نظم حفل إطلاق التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، تحت إشراف دولة السيد / يوسف الشاهد - رئيس الحكومة التونسية، وبالتعاون والتنسيق مع معالي السيد / محمد الطرابلسي - وزير الشؤون الاجتماعية في تونس

وقد شارك في هذا المحفل (112) مشاركاً من الدول العربية والمختصين من تونس بالإضافة إلى عدد كبير من السفراء المعتمدين في تونس وعدد من السادة الوزراء والمنظمات العربية المتخصصة التي تتخذ من تونس مقراً لها، فضلا عن الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي أناب عنه معالي الدكتور / عبد اللطيف عبيد - الأمين العام المساعد - رئيس مركز الجامعة بتونس.

وقد هدف التقرير العربي السادس الى مايلي :

- الحفاظ على دورية إصدار هذا التقرير كل عامين بالإمكانيات الذاتية الخالصة لمنظمة العمل العربية، ليقدم مضموناً مفيداً لصانعي السياسات ومتخذي القرارات العرب في مجال التشغيل والبطالة، لما يتضمنه من بيانات ومعلومات غزيرة وتحليلات إضافية ومعمقة حول تلك المعضلة التي تؤرق أقطارنا العربية.

- على امتداد السنوات العشر الماضية أصبح هذا التقرير مرجعاً هاماً للباحثين والدارسين والمسؤولين والمهتمين بالشأن التنموي والتشغيل العربي، لما يمثله من لغة موحدة مشتركة تؤكد فكرة التضامن والتعاون العربي الوثيق من أجل البحث عن حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية على تعددها وتنوعها.

- الوقوف على الوضع الراهن لقضايا التشغيل والبطالة في الدول العربية، واستشراف التوجهات والتصورات المستقبلية.

- التعرف على أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والعربية وانعكاساتها على أسواق العمل.

- بحث سبل تطوير العمل في القطاع الزراعي وأهمية استخدام التكنولوجيا لتطويره.

- الترويج للاقتصاد الأزرق والتأكيد على إمكانية مساهمته في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

وتضمن التقرير العربي السادس المحاور التالية:

1. أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية والتوجهات المستقبلية.
2. التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على التشغيل.
3. دور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل.
4. الأبعاد الاجتماعية لقضايا البطالة والتشغيل في إطار الإعلان العالمي للعدالة الاجتماعية.
5. قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل.
6. التطورات التكنولوجية الحديثة وأثرها على أسواق العمل في العالم وفي الدول العربية خصوصا.
7. البطالة والفقر وتهديد السلم الاجتماعي في الوطن العربي.
8. الاقتصاد الأزرق: المسطحات المائية وسيلة تشغيل ناجعة ورافد اقتصادي مهم.

ندوة قومية حول
حول " سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني ودورها في تعزيز القدرة التنافسية"

2018/6/30-28 تونس

عقدت إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الندوة القومية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل بتونس حيث شارك في أعمال هذه الندوة أكثر من (60) مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في 14 دولة عربية فضلا عن المختصين بقضايا التنمية والتشغيل بالجمهورية التونسية كما شارك عدد من السادة رجال الإعلام والصحافة والمهتمين بقضايا العمل والعمال، وممثلي وزارت التكوين المهني ووزارات العمل والتشغيل في الدول العربية، ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال في الدول العربية، ومؤسسات التعليم الفني والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، والمنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

حيث هدفت الندوة إلى:

- تعزيز دور منظومة التعليم الفني والتقني والتدريب المهني في الدول العربية.
- التعرف على واقع جودة برامج التعليم الفني والتقني والتدريب المهني في الدول العربية.
- السعي لتطوير مؤسسات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني، وتنمية قدرات كوادرها.
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة ودعمها وإسنادها بشتى الوسائل الممكنة.
- الترويج لثقافة الريادة في الأعمال وتضمينها في برامج وتخصصات المؤسسات التعليمية تيسير الانتقال من عالم التعليم إلى عالم الإنتاج والعمل.
- فتح إمكانيات التعليم المستمر والتعلّم مدى الحياة.

في ضوء العرض الذي تقدم به السادة الخبراء والمناقشات مع المشاركين، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التالية:

التوصيات

1 دعوة الدول العربية إلى تشكيل لجان ثلاثية من أطراف الإنتاج الثلاثة لصياغة وإصلاح ومتابعة تنفيذ البرامج الهادفة لتنفيذ الخطط التنموية المعتمدة على المستوى الوطني وبالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة.

2 ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة لمختلف مستويات المهارة باعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن وإطار المؤهلات الوطنية والعربية باعتبارهما متطلبات سابقة لأي تغيير هيكلي لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.

3 دعوة منظمة العمل العربية إلى بذل المزيد من الجهد في اتخاذ الترتيبات المناسبة بشأن وضع إطار للمؤهلات والمعايير المهنية العربية بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الإقليمية والعربية التي يتوفر لديها خبرات وتجارب مميزة في هذا المجال من أجل إيجاد آلية ولغة توافقية مشتركة تساعد على الاعتراف المتبادل بمؤهلات ومهارات العمالة العربية وقدراتها الإنتاجية بما يسمح بالتوسع في استخدامها في البلدان العربية.

4 ضرورة التنسيق بين الأجهزة المعنية في البلدان العربية وخاصة الهيئات والوزارات المختصة بالصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإعداد استراتيجية تتبناها أعلى الجهات السيادية في كل دولة، بهدف التعامل مع الثورة المعرفية الرقمية بدءًا من المراحل الدراسية الأولى، وضرورة التوجه العلمي نحو الإبداع والابتكار الذي يعتبر أساس رفع أداء المؤسسة وتحقيق عائد مرتفع من القيمة المضافة مع التركيز على أهمية الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في هذا الشأن.

5 دعوة الدول العربية إلى تبني سياسات تمنح الشباب فرصة المساهمة في خطط تطوير مجتمعاتهم بانخراطهم في أعمال ذات توجه شبابي يُحدث نموًا اقتصاديًا إلى جانب بناء قدراتهم لإحلال الأمن والسلام في المنطقة.

6 توسيع قاعدة التدريب التحويلي لشباب الخريجين وضرورة مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب التقني والمهني والمشاركة مع المؤسسات الإشرافية العاملة على التدريب في ضمان الجودة من خلال المساهمة في مجالس الإدارات واقتراح المناهج التعليمية والتدريبية الفعالة واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة نسبة المشاركة والالتحاق ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني.

7 دعوة الدول العربية الى تسهيل التجسير بين مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي ضمن مسارات عمودية كأحد الأدوات لمواجهة الصورة السلبية النمطية السائدة في معظم البلدان العربية عن خريجي منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وفتح آفاق للتعلم مدى الحياة واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة نسبة المشاركة والالتحاق لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني.

8 دعوة الدول العربية إلى تعزيز جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة المعتمد من القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأولى (الكويت 2009) وخاصة المشروع الخاص بالمواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل فضلا عن مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية.

ورشة عمل قطرية حـــول " دعم منظومة التشغيل الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة "

2018/7/31-29

صلالة

عقـدت إدارة التنميـة البشـرية والتشـغيل أعمـال الورشـة القطريـة بالتعـاون والتنسـيق مـع المعهـد العربـي للثقافـة العماليـة وبحـوث العمـل بالجزائـر شـارك فـي حفـل افتتـاح أعمـال الورشـة (100) مشـارك ومشـاركة يمثلـون أطـراف الإنتـاج الثلاثـة فـي سـلطنة عُمان، مـن الكـوادر المتخصصـة فـي مجـال عمل الورشة في وزارة القوى العاملة، وعدد من الخبراء.

وقـد هدفـت الورشـة إلـى تبـادل المعلومـات الخاصـة بالتجـارب الناجحـة بيـن المشـاركين، والوقـوف علـى سـبل مواجهـة التحديـات التـي تعتـرض قضيـة التشـغيل وتوفيـر فـرص العمـل، وكذلـك الوقـوف علـى كيفيـة تفعيـل دور القطـاع الخـاص للمسـاهمة فـي توفيـر فـرص العمـل ودعـم الاقتصـاد الوطنـي، وبحـث سـبل الاسـتفادة مـن الاقتصـاد الأزرق لتوفيـر فـرص العمـل فـي المسـاهمة فـي دعـم الاسـتثمار، ووسـائل تفعيـل عمـل الصناعـات الصغـرى والصغيـرة والمتوسـطة، لإيجـاد فـرص عمـل وتعزيـز الاقتصـاد، والعمـل علـى تحريـك عناصـر سـوق العمـل للتخلـص مـن الرقابـة والجمـود وجعلـه جاذبـاً للمهـارات والخبـرات الحديثـة، والاطـلاع علـى المسـتوى التقنـي فـي الزراعـة وعلـى وجـه الخصـوص زراعـة المحاصيـل كثيفـة الاستخدام للعمالة وسبل الاستفادة من ذلك.

التوصيات

1. تعزيز مبدأ التشغيل الذاتي من خلال نشر التوعية والتدريب على ريادة الأعمال وتمكينهم من خلال تقديم الدعم الفني، وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للقيام بدور فاعل ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. الدعوة إلى إقرار استراتيجيات تعتمد على الطاقة الأنظف والطاقة المتجددة.

3. الاستفادة من بعض التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة لاسيما في البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً لافتاً بسبب السياسات والخطط الاقتصادية الناجحة التي تم تبنيها في تلك البلدان، على سبيل المثال، التجربة الماليزية والسنغافورية.

4. تشجيع فرص الإبداع والمشاركة أمام الشباب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في توفير فرص العمل أمام خريجي المؤسسات التعليمية والتدريب المهني الذي يراعي احتياجات سوق العمل.

5. العمل على الاستفادة من دور التنظيمات العمالية في سلطنة عمان وتعزيز دورها في ظل تنامي وانتشار أنماط العمل الجديدة خاصة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الرابعة، وتعزيز دورها في رسم الخطط الإنتاجية وتمكين الكوادر القيادية على تحمل المسؤوليات في إنجاح أهداف التنمية المستدامة.

6. العمل على تحقيق شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص ليكون عنصرا أساسيا في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في صنع القرار، والتأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني لتعزيز التعاون على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. مراجعة التشريعات القانونية المنظمة لقطاع العمل مثل: قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين القطاعين العام والخاص ليكون القطاع الخاص جاذباً لتشغيل واستقطاب الباحثين عن عمل.

8. تطوير مناهج التعليم ومواءمة التخصصات والبرامج مع احتياجات سوق العمل، وتكثيف التوعية الإعلامية بمختلف الوسائل على ريادة الأعمال وتنظيم الدورات وورش العمل التي تساعد الباحثين عن العمل لريادة الأعمال.

9. تعزيز فرص الاستثمار في جميع المحافظات في السلطنة وزيادة حجمه مما يسهم في خلق فرص العمل للباحثين عن العمل.

الندوة القومية بشأن
" التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية "

2018/11/14-12 بورتسودان

عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر) بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الندوة القومية بشأن " التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية " ببورتسودان - جمهورية السودان.

شارك في افتتاح أعمال هذه الندوة (150) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن – البحرين – السعودية – السودان – سلطنة عمان – قطر – مصر – موريتانيا) بالإضافة إلى قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال البحر الأحمر فضلا عن السادة المعنيين والمتخصصين والخبراء في هذا المجال.

وهدفت هذه الندوة إلى:

- التطرق إلى أهمية الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر باعتباره أحد الأدوات الهامة لتحقيق أهداف التنمية من خلال التعرف على:
- متطلبات التحول إلى الوظائف الخضراء لدعم التشغيل في الوطن العربي.
- دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- الحلول التي تساعد صانعي السياسات لتعزيز دور الاقتصاد الأخضر في التنمية.
- أوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحديات خاصة نحو التوجه إلى الخضرنة.
- دور القطاع الخاص في اعتماد هذا النوع من الاقتصاد.
- سياسات التدريب المهني في تكيف العمالة على هذا النوع من الوظائف.
- تبادل الخبرات والتجارب القطرية فيما بين المشاركين من المعنيين والمتخصصين.

وفي ضوء أوراق العمل والعروض التي تقدم بها السادة الخبراء وما أسفرت عنه المناقشات تم التوصل إلى التوصيات التالية:

التوصيات

1. العمل على التصدي للتحديات الناجمة عن الظواهر المناخية التي قادت إلى خسائر متعددة ومنها فقد الوظائف.
2. دعوة الحكومات العربية إلى إعداد استراتيجيات وطنية وقومية لحماية البيئة وكفاءة الطاقة وخاصة الطاقة النظيفة والمتجددة وبوجه خاص في قطاعي النقل والصناعة.
3. ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي.
4. الاسترشاد والاستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة في اعتماد منظومة الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة.
5. دعوة الحكومات العربية لاتخاذ إجراءات عاجلة لتدريب وتأهيل العمال على المهارات اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتوفير الحماية الاجتماعية لهم بما ييسر الانتقال إلى وظائف جديدة ويسهم في الحد من الفقر.
6. الدعوة إلى تنسيق الجهود لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
7. تفعيل دور القطاع الخاص من حيث الشراكة المجتمعية الفاعلة في حاكمية منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

8. دعوة حكومات الدول العربية لدعم آليات الحوار الاجتماعي وبرامج التدريب والإرشاد المهني كأحد أهم الوسائل لدعم الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص عمل تتوافق مع آلياته والتنمية المستدامة.
9. التأكيد على أهمية دراسة الفرص والتحديات والتكاليف والمنافع التي تنطوي عليها السياسات التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف هذه السياسات تبعاً لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
10. الدعوة لدعم الإعلام البيئي التنموي الذي يهدف إلى التسويق الاجتماعي لقضايا التنمية المستدامة والتركيز على الممارسات المحلية الناجحة التي تدعم فكر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
11. تعزيز ثقافة العمل من خلال التوجيه والإرشاد المهني وفق مبادئ ومفهوم الاقتصاد الأخضر والتي من شأنها أن تساهم في توفير فرص عمل جديدة ومكافحة مشكلات البطالة والفقر.
12. الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية والبيئية في المؤسسات بهدف تأمين بيئة تفضي إلى التوسع في سياسة الاقتصاد الأخضر.
13. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى الاستفادة من شبكة معلومات سوق العمل العربية المعتمدة من منظمة العمل العربية، وكذلك تفعيل قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية وفق متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
14. دعوة أطراف الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني إلى العمل كل من موقعه على إعطاء الأولوية لتنمية المجتمعات الريفية في إطار دعم الاقتصاد الأخضر.
15. دعوة الجهات ذات الصلة إلى توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والصناعية في الأماكن الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدن.
16. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية حفاظًا على ثروة الأجيال الحالية والقادمة والحد من تدهور وتلوث البيئة.

الندوة القومية بشأن "العقد العربي للتشغيل 2010-2020" "التوجهات والمآلات"

2018/11/29-28

عمان

عقدت منظمة العمل العربية، إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس الندوة القومية حول " العقد العربي للتشغيل 2010-2020: التوجهات والمآلات" في المملكة الأردنية الهاشمية وشارك في أعمال هذه الندوة أكثر من (60) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، (الأردن - البحرين -الإمارات - تونس -الجزائر-السعودية- السودان -العراق-سلطنة عمان - فلسطين - قطر-الكويت- مصر) بالإضافة إلى عدد من القيادات ورجال الإعلام في المملكة الأردنية الهاشمية فضلا عن السادة المعنيين والخبراء.

ويأتي انعقاد هذه الندوة النوعية تنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1625) الصادر عن الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي القاهرة 2018،بشأن تقرير المتابعة السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل (2010-2020).

وقد هدفت الندوة إلى تأكيد أهمية الاستفادة من وثيقة العقد العربي للتشغيل لفترة أخرى، كونه مشروع ذا طبيعة مستمرة، وأهداف استراتيجية في مجال التشغيل والتدريب ومتابعة تطبيق الاستراتيجيات ذات العلاقة بموضوع العقد (الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني) والوقوف على مدى الاستفادة من استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق متطلبات العقد العربي للتشغيل وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها وتبادل الخبرات والتجارب العربية في مجالات النهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة في الدول العربية ودعم جهود المنظمة لمتابعة العقد العربي للتشغيل وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

التوصيات

دعوة الحكومات العربية إلى:

1. إدماج أهداف العقد في الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية ، وتحويلها إلى مهام محددة خلال سقف زمني معين مع الأخذ بعين الاعتبار تحديث هذا السقف الزمني في جداول التنفيذ خلال المرحلة المقبلة.

2. العمل على إدراج مخصصات مالية مناسبة لتحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل، بالتزامن والتوازي مع عملية تحديثه وتفعيله ، بما في ذلك بناء نظام وطني لمعلومات سوق العمل.

3. إعادة النظر في الإطار التشريعي الناظم لانتقال العمالة بين الدول العربية، من خلال التعاون بين منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب والبرلمان العربي، بما في ذلك استكمال التوقيع والتصديق على الاتفاقيات العربية ذات الصلة، وتفعيل ما يدخل منها حيز النفاذ العملي.

4. تعزيز مفهوم " المسؤولية الاجتماعية للشركات " في قطاعات العمل المختلفة باتجاه المشاركة الحقيقية في حل المشكلات الاجتماعية بالمعنى الواسع.

5. العمل على إيجاد بيئة عمل مناسبة من خلال تسهيل عملية تسجيل المشاريع، وتعزيز البنية التحتية بهدف الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتسريع إصلاح سوق العمل، وتعزيز قدرات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

6. زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية وغيرها) والنهوض بها كمحركات رئيسية للتنمية المستدامة.

7. تقييم ومراجعة سياسات الأجور والإنتاجية في الدول العربية وتعزيز النشاط الابتكاري والإبداعي في مواقع الإنتاج المختلفة.

8. دعم الدور الإيجابي للقطاع غير المنظم كمصدر رئيسي لتعزيز النمو وخاصة من حيث قدرته على خلق الوظائف ومناصب الشغل لمواجهة البطالة والحد من الفقر، تمهيدا لإدماجه الكامل في الاقتصاد الوطني.

9. دعم الأعمال الريادية وابتكارات الشباب وتقديم كافة التسهيلات اللازمة، المالية والتقنية والتسويقية وغيرها ، تمكينا للشباب للقيام بدورهم التنموي على أكمل وجه.

10. الاستفادة من شبكة معلومات أسواق العمل العربية المعتمدة من منظمة العمل العربية، وتفعيل قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية سواء من الجوانب الإحصائية أو من حيث "تحليل البيانات الكبيرة".

11. الاستفادة من الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني واستكمال بناء الجمعية العربية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وإقرار نظامها الأساسي، وتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨ كلما أمكن ذلك ، مع ما يلزم من تحديث في هذا الشأن.

12. العمل على تحديث وتطوير برامج ومناهج التعليم التقني والتدريب المهني في الوطن العربي بما يتواءم مع التكنولوجيا المعاصرة.

13. التأكيد على تحقيق المواءمة الضرورية بين العرض والطلب في قوة العمل المنتجة ، وربط مخرجات التعليم والتدريب والتأهيل بعالم العمل والإنتاج.

14. تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والمؤسسات الإنتاجية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة المؤهلة والمدربة.

15. زيادة مساهمه القطاع الخاص في التعليم والتدريب من خلال الشراكة مع المؤسسات الحكومية والأهلية المختلفة ، من حيث التمويل واستقطاب القوى الشابة المتعلمة والمدربة وتطبيق المناهج الحديثة.

الندوة الإفروآسيوية حـــــول " تحسين إدارة الهجرة من أجل العمل والتنمية في الدول العربية وإفريقيا "

2018/12/19-17

الرباط

عقـدت منظمـة العمـل العربيـة – إدارة التنميـة البشـرية والتشـغيل والمعهـد العربـي للثقافـة العماليـة وبحـوث العمـل بالجزائـر – النـدوة الإفروآسـيوية حـول "تحسـين إدارة الهجـرة مـن أجـل العمـل والتنميـة فـي الـدول العربيـة وإفريقيـا" بالتعـاون مـع وزارة الشـغل والإدمـاج المهنـي المغربيـة، ومنظمـة العمـل الدوليـة (المكتـب الإقليمـي للـدول المغاربيـة ومركـز تورينـو) شـارك فـي أعمـال هـذه النـدوة(58) مشـاركًا ومشـاركة مـن المسـؤولين الحكومييـن، يمثلـون وزرات العمـل فـي عـدد مـن الـدول العربيـة وعـدد مـن الـدول الإفريقيـة، مـن الكـوادر المعنيـة والمتخصصـة فـي مجـال الهجـرة، بالإضافـة إلـى ممثلـي عـدد مـن المنظمـات العربيـة والإقليميـة والجامعـات والمؤسسـات المغربيـة الوطنيـة ذات العلاقـة، فضـلاً عـن مشـاركة المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وكذلك من المكتب الإقليمي لمنظمة العمـل الدوليـة للـدول المغاربيـة بالجزائـر، كمـا شـارك وفـد مـن مجلـس وزراء الداخليـة العـرب، بالإضافـة إلـى عـدد كبيـر مـن الصحفيين وممثلي أجهزة الإعلام المغربية والعربية.

وقد تضمنت هذه الندوة المحاور التالية :

- الحكامة الجيدة للهجرة من أجل العمل.
- الهجرة كأحد استراتيجيات التكيف في العالم العربي.
- تنسـيق السياسـات الوطنيـة (سياسـة التشـغيل والتكويـن ضمـن سياسات الهجرة).
- نظـم المعلومـات الخاصـة بسـوق العمـل وجمـع البيانـات حـول الهجرة.
- حمايـة العمـال المهاجريـن خـلال مراحـل الهجـرة (اسـتعراض الاتفاقيات الدولية).
- حماية العمال المهاجرين خلال جميع مراحل دورة الهجرة.

التوصيات

1. التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لاستخدام العمالة بين الدول وأهمية المتابعة الدورية لها على ضوء تطورات أسواق العمل ومتطلباتها، مع النظر في إمكانية زيادة فرص العمل المتاحة في البلدان المستقبلة للعمالة الوافدة وفق الشروط والمؤهلات الضرورية لأسواق العمل.

2. دعوة الدول التي ليس لها لجان أو مجالس وطنية متخصصة لتنسيق سياسات الهجرة على الصعيد الوطني إلى إنشاء جهاز وطني يضمن التنسيق بين مختلف السياسات التي تتعلق بالهجرة وزيادة فاعليتها، ويمكن من التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3. السعي إلى تعميق الحوار بين البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة وبلدان العبور أيضاً حول أسباب وضغوطات الهجرة، وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد على اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة جادة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة وتبادل المنافع بشكل متوازن بين البلدان المعنية.

4. دعوة الدول إلى بناء نظام معلومات موحد لشؤون الهجرة والمغتربين والكفاءات المهاجرة، يعتمد على إدماج وتكامل نظم المعلومات القطرية مع شبكة معلومات أسوق العمل العربية بمنظمة العمل العربية، بحيث يشمل قواعد البيانات عن الكفاءات المهاجرة والشخصيات السياسية والعامة المغتربة، وبيانات عن الجمعيات والروابط والاتحادات الخاصة بالجاليات المغتربة في بلدان الاغتراب بالإضافة إلى بيانات عن القوانين والتشريعات الخاصة بشؤون الهجرة والمغتربين.

5. دعم آليات التفاوض مع الأطراف الأجنبية فيما يتعلق بمسائل الهجرة وحماية حقوق المهاجرين، ودعم آليات تنسيق فعالة ومتطورة مع المنتديات العالمية للهجرة والتنمية، وكذلك الآليات القائمة بالفعل في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الشراكات الأخرى.

6. التأكيد في التفاوض مع الأطراف الدولية على ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية، من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية.

7. دعوة كافة الهيئات والمؤسسات العاملة في مجالات الهجرة إلى تنسيق جهودها في محاربة الهجرة غير النظامية، واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والرقابية للتأكد من سلامة أنشطة مكاتب إلحاق العمالة، وملاحقة سماسرة الهجرة غير النظامية، وتوعية المواطنين وخاصة فئات الشباب بمخاطر هذا النوع من الهجرة، ودعوة الدول إلى تبادل معلوماتها وخبراتها في هذا المجال.

8. في ضوء ما تشهده منطقة الاتحاد الأوروبي من تدفقات متسارعة للمهاجرين وتزايد اهتمامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة، يرى المشاركون أهمية وضرورة إدراج قضايا الهجرة من أجل العمل في إطار السياسات والاتفاقيات ومفاوضات الأطراف المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط، مع التأكيد على تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول المشاركة لتحقيق التناغم والتوافق في مواقفها.

9. العمل على إدماج موضوعات الهجرة للعمل في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الشاملة، باعتبارها وسيلة أساسية لبلورة استراتيجيات ناجعة لتنمية البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة من خلال تحويلات المهاجرين لبلدانهم الأصلية ونقل المعارف والخبرات المكتسبة لبلدان الاستقبال أو الإرسال على حد سواء.

10. ضرورة إيلاء أهمية خاصة بمراكز الأبحاث العلمية لتنمية وتقديم أنماط جديدة للعمل وكيفية نشر ثقافة ريادة الأعمال ودراسة أبعاد ظاهرة الهجرة لأن البيانات المتاحة حالياً لا تقدم صورة شاملة ودقيقة عن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية وأنها لا تسمح بفهم دقيق وتحليلي لظاهرة الهجرة واستخدام العمالة الوافدة.

11. التأكيد على أن أشكال وأنماط الهجرة الجديدة ليست كلها من أجل العمل فقط، ولكن أصبح جزء منها ليس بالقليل بحثاً عن الأمن والأمان والاستقرار، سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي في صورة نزوح، نتيجة ما تمر به عدد من الدول، مما يتطلب معها مزيدًا من الدراسات والمشاورات المعمقة للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة وتعزيز روح الانتماء والمواطنة.

12. دعوة الدول العربية إلى تفعيل اتفاقيات العمل العربية، خاصة تلك المتعلقة بتنقل الأيدي العاملة في سياق تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009) وقرارات مؤتمرات العمل العربية بهذا الشأن.

مجال إدارات العمل والتشغيل

2018

2018
مجال إدارات العمل والتشغيل

- تطوير قدرات الكوادر بإدارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في مجال تطوير تشريعات العمل وتعزيز مراقبة تطبيقها ومعالجة المسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية .
- تعزيز دور إدارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في تكريس الحقوق الأساسية في العمل وتنمية فرص العمل اللائق .
- تشجيع إدارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال على اعتماد الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته (المنشأة ، القطاع ، الوطني) وبمختلف صيغه (الاستشارة ، التشاور ، المفاوضة الجماعية ، المشاركة في الهيئات والمجالس الاستشارية ومجالس إدارة المنشآت ... الخ) كمنهج أساسي في تنظيم العلاقات المهنية والعمل على توسيع مجالاته (شروط وظروف العمل بما في ذلك الأجور ، تنظيم علاقات العمل ، الضمان الاجتماعي ، تحسين الانتاجية، التشغيل والتكوين المهني ، السياسة الاقتصادية والاجتماعية ... الخ) .
- تعزيز دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال في وضع وتقييم ومراجعة سياسات وبرامج التشغيل والتعريف بالمصادر الجديدة للتشغيل كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر للحدّ من ظاهرة البطالة، وكذلك التعريف بسبل تيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظّم إلى الاقتصاد المنظّم.
- تعزيز اعتماد إدارات العمل لمبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة .

ندوة وطنية حول الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة من التأهيل إلى التشغيل

1- 3 / 4 / 2018 القاهرة

عقد المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس الندوة القطرية حول " الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة من التأهيل إلى التشغيل " في جمهورية مصر العربية حيث شارك في الندوة القطرية (30) مشاركا يمثلون وزارة القوى العاملة ومديريات القوى العاملة ومكاتب التشغيل بالمحافظات والمجلس القومي لشؤون الإعاقة وعدد من الخبراء المتخصصين ووزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية.

وهدفت هذه الندوة إلى بحث صعوبات الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة وأساليب تجاوزها والتعريف بمعايير العمل الدولية والعربية الهادفة إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل واستعراض الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة : الحقوق والامتيازات وتعزيز دور كل من إدارة العمل والشركاء الاجتماعيين والجمعيات في النهوض بالإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة والاستفادة من أهم الممارسات والتجارب الدولية والعربية الهادفة إلى تحقيق الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

التوصيات

1. العمل على تطوير التشريعات والبرامج والمؤسسات التي تسهم في تأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة وتشجيع مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والحرص على تحديد دور واختصاصات الأجهزة المعنية بذوي الإعاقة تفاديا للتداخل في المهام ولأحكام التنسيق بينها .

2. تهيئة أماكن التدريب والتأهيل المهني، وأماكن العمل لتسهيل اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

3. التأكيد على أهمية الارتقاء بمقوّمات التأهيل والتدريب المهني لذوي الإعاقة بتوظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات وذلك بما يتّفق مع متطلبات سوق العمل، بما يمكّنهم من المنافسة على فرص العمل، والعمل على إدراج البرامج الخاصة بالمعاقين ضمن برامج التنمية الريفية للوصول إلى هذه الفئة في الأرياف .

4. ضرورة تعزيز مشاركة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمّال في المساهمة ومنظمات المجتمع المدني في تدريب ذوي الإعاقة وتوفير فرص عمل مناسبة لهم، باعتبار أنّ ذلك يعدّ مسؤولية وطنية وليس فقط واجب محمل على الدولة.

5. منح حوافز للمؤسسات التي تقوم بتشغيل المعاقين والعمل على استنباط بدائل أخرى في حالة عجز المؤسسات عن تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك استرشادا ببعض التجارب الناجحة على غرار التجربة التونسية .

6. إعداد الإحصاءات الخاصة بالمعوقين حسب أصناف الإعاقة من قبل الإدارات والمؤسسات المعنية باعتبار دور هذه الإحصاءات في وضع السياسات وتقييمها ومراجعتها.

7. دعوة منظمة العمل العربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى وجه الخصوص في مجال التأهيل المهني وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على أن يتمّ إشراك ممثلين عنهم وعن المنظمات والهيئات المعنية والمهتمة بهذه الفئة في تلك الأنشطة.

8. دعوة منظمة العمل العربية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال تبادل الخبرات والزيارات الدراسية بما يحقّق الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيّدة في مجال التأهيل المهني والتشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة .

مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل

2018

2018

مجال الثقافة العمالية

وبحوث العمل

- البحث عن سبل خلق مناخ سليم داخل المحيط الاقتصادي من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج العربية.
- تبادل التجارب العربية الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية لخلق فرص عمل لائق، والبحث عن سبل تطويرها وتوسيعها في الوطن العربي.
- دعم قدرات الكوادر العربية المتخصصة في مجال التكوين النقابي .

الدورة التكوينية حول "تفعيل دور الشباب العامل في النقابة"

2018/7/11-9

الجزائر

نظم المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر الدورة التكوينية حول "تفعيل دور الشباب العامل في النقابة "حيث شارك في أشغال الدورة (20) مشاركًا من النقابيين الشباب يمثلون الاتحادات الولائية للاتحاد العام للعمال الجزائريين من مختلف ولايات الجزائر وعدد من المكونين المتخصصين في مجال التثقيف العمالي.

وهدفت الدورة التكوينية إلى تعزيز قدرات الشباب العامل في الممارسة النقابية وفق القوانين الوطنية السائدة الخاصة بالتنظيم النقابي (الحقوق والواجبات) والتركيز على أهم مكونات العمل اللائق كالتشغيل، الحماية الاجتماعية، الحق في العمل، الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية، وتقديم الوسائل الكفيلة في تحفيز الشباب العمل إلى الانخراط والمساهمة في النشاط النقابي لتولي مناصب قيادية وتوفير فضاء للحوار بين الشباب العامل الجزائري وتكوين شبكة تواصل بما يفيد في خلق وعي نقابي وتنمية روح المواطنة.

التوصيات

- ضرورة تجديد الخطاب النقابي وتكثيف التظاهرات الثقافية لتأطير الشباب وتحفيزه على المشاركة والانخراط.
- تكثيف الوعي لمساعدة الشباب العامل على تغيير نظرته للنضال النقابي.
- ضرورة تكثيف هذه الأنشطة لصالح الفئة الشبابية من النقابيين.
- تغيير أساليب التكوين النقابي والتثقيف العمالي بما يتماشى وعقلية الشباب.
- ضرورة وضع آليات نظامية بما يوفر حظوظا أوفر للشباب في تحمل المسؤولية النقابية.
- إعداد ورقة مرجعية تحمل خصوصيات العمل النقابي في أوساط الشباب العامل.
- النضال من أجل فرض الحق النقابي وتطوير البعد التضامني في العمل النقابي.

مجال العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

2018

2018
مجال العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

- تلبية رغبات أطراف الإنتاج للمساهمة معها في تنفيذ بعض البرامج والأنشطة الفنية لصالحها في أنشطة المنظمة المختلفة، تنفيذاً لسياسات المنظمة.
- تقديم العون الفني والمساعدة للاتحادات العمالية العربية الأكثر احتياجا من خلال تنظيم دورات تثقيفية لأعضائها لتمكينها على أداء دورها الوطني والقومي.
- تقديم العون الفني لمنظمات أصحاب الأعمال العرب لتنفيذ برامج لصالحها.
- فتح قنوات للتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة لوضع أنشطة مشتركة وخطط للتعاون الفني المشترك لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة.

ورشة عمل حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

6 -2018/5/7 الجزائر

عقدت منظمة العمل العربية - إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي - والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية بتنظيم ورشة عمل حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر المدرسة العليا للضمان الاجتماعي بمشاركة فريق عمل الشبكة من المنظمة، بهدف التعريف بمشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية، وشارك نحو (52) مُشاركة ومشاركًا، يُمثلون: وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، وقد حضر عن الوزارة مُختلف القطاعات والهيئات التابعة للوزارة ذات الاختصاص في موضوع الورشة وزارة التعليم العالي، والديوان الوطني للإحصاء، واتحاد أصحاب الأعمال، وممثلي اتحادات العمال والخبراء والمختصين.

التوصيات

1. اتخاذ كُلّ ما يلزم صوب الانتهاء مِن توقيع بروتوكولات التعاون الأربعة بين مُنظمة العمل العربية مِن جانب، وشركاء الإنتاج الثلاث (وزارة العمل، اتحاد أصحاب الأعمال، اتحاد العمال) وجهاز الإحصاء على الجانب الآخر.
2. دعوة جمهورية الجزائر إلى تسمية الفريق الوطني المُكون مِن مُمثلين للشركاء الأربع سالفي الذكر.
3. قيام الجهات الأربع الشركاء في جمهورية الجزائر - وكُل مَن تراه الدولة ذو إختصاص أصيل - بمراجعة الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل، والذي سَبَق إرساله إلى جمهورية الجزائر في مايو / 2017
4. بدء تفعيل الجلسات الفنية المُتعمقة بين فريق عمل المَنظمة والفريق الوطني لجمهورية الجزائر، للاتفاق على ما يلي:
   - قاموس الإحصاءات والمعلومات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية من الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
   - الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات سالف الذكر، بعد أخذ الموافقات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصاءات ومعلومات.
   - الاتفاق على المنهجيات العلمية والمفاهيم المُتبعة في صدد قاموس الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليه بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.
   - تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، بحيث تنضم جمهورية الجزائر إلى منظومة التبادل الإلكتروني المؤمَّن للإحصاءات والمعلومات.
   - تدريب فريق العمل الوطني على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليل المُتضمَنة في المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليل تلك إلى مُتخذ القرار الوطني لتمكينه مِن دراسة سوق العمل العربي بشكل أشمل، وتنفيذ المقاربات المطلوبة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

5. في ظل المُداخلات القيّمة التي قدمها الحضور مِن جمهورية الجزائر، والتي بينت وجود قاعدتي بيانات قومية في صدد إحصاءات أسواق العمل، أولاهما لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، والثانية لدى الديوان الوطني للإحصاء، تبرز أهمية الإسراع بتنفيذ الإصدارة الثانية مِن المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لأسواق العمل، والتي سوف تَضمن تطوير آليات الربط الإحصائي والمعلوماتي بالشبكة، عبر الربط المُباشر مع قواعد البيانات الوسيطة، والتي بها يتم الاستعاضة عن قيام فريق العمل الوطني بتغذية الشبكة بصفة مُستمرة، إذ أن عملية الربط المباشر بين قواعد البيانات سوف يُسَهل كثيرًا عمليات تبادل وتحديث الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليها، والتي سوف يتم إقرارها مِن قِبل جمهورية الجزائر.
6. أوصى الحضور في ورشة العمل من جمهورية الجزائر برغبته في دعوة فريق العمل بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل - فريق مُنظمة العمل العربية - إلى ورش عمل وطنية بغرض تحليل إحصاءات أسواق العمل، وبخاصة الإحصاءات الوطنية، للوقوف على أفضل السُبُل والمُستجدّات في دعم صناعة القرار الوطني في مجالات سوق العمل الجزائري.
7. كذلك أوصى الحضور في ورشة العمل مِن جمهورية الجزائر باستعداد ورغبة جمهورية الجزائر بالمشاركة في أعمال تطوير المنصة الإلكترونية للشبكة بالكوادر الوطنية من مُطوري ومُحللي النُظم، إذ أعرب الحضور عن إعجابهم الشديد بالمشروع وما تم تنفيذه حتى الآن مِن جهود، وهو ما يدعو لأهمية مُشاركة جمهورية الجزائر في هذا العمل ليس فقط في إطار مشاركة الإحصاءات والمعلومات، ولكن أيضا في تطوير الإصدارة الثانية مِن المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

وفي نهاية الورشة أكّد فريق العمل بالمنظمة على ما يلي:

1. أن جميع ما سوف يتم إقراره وتبادله من إحصاءات ومعلومات سوف يتم الاتفاق عليها سلفًا، وذلك في أعقاب إقرار جمهورية الجزائر لهذه الإحصاءات والمعلومات.
2. سماحيات وصلاحيات النشر ونطاقاته سوف يُحددها فريق العمل الوطني.
3. أن المُنظمة سوف تستجيب بصورة مُباشرة لأية خصوصية قد تراها جمهورية الجزائر في صدد ما يتم نشره مِن مُخططات تحليلية وإحصاءات، والتي بمجرد قيام الفريق الوطني لجمهورية الجزائر بمشاركة هذه التحفظات مع فريق عمل المُنظمة سوف يتم اتخاذ كافة ما يلزم بأقصى سرعة مُمكنة.
4. وأخيرًا أثنى فريق العمل بالمُنظمة على المستوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وصَل إليه القائمون على منظومة إحصاءات أسواق العمل في جمهورية الجزائر، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير وتنمية أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

ورشة عمل حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

2018/11/19 -18 القاهرة

عقدت منظمة العمل العربية – إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي – ورشة عمل بين فريق الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمنظمة العمل العربية، وشركاء العمل الثلاث بجمهورية مصر العربية (وزارة القوى العاملة - اتحاد الصناعات - الاتحاد العام لنقابات عُمال مصر)، بالإضافة إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حضر الورشة نحو "20" مُشاركًا، يُمَثلون وزارة القوى العاملة واتحاد الصناعات المصري والاتحاد العام لنقابات عُمال مصر والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التوصيات

1. قيام شركاء العمل الوطني (عدا الاتحاد العام لنقابات عُمال مصر) بمراجعة بروتوكول التعاون المُرسل للجهات الأربعة مُنذ نحو عام سابق، وذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات صوب إعطاء المُلاحظات النهائية على البروتوكول - إن وجدت - في سبيل اتخاذ الإجراءات الرسمية للتوقيع بين الجهات المعنية ومُنظمة العمل العربية على البروتوكول.

2. قيام شركاء العمل الوطني (الجهات الأربعة) بتسمية الفريق الوطني والذي يُعبّر عن مُمَثِل واحد على الأقل من كُلّ جهة على حدة.

3. قيام شركاء العمل الوطني (الجهات الأربعة) بمراجعة الإصدارة الثانية من الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل.

4. قيام المُنظمة بإعادة إرسال نسخة البروتوكول والإصدارة الثانية من الدليل العربي الموَّحد لإحصاءات أسواق العمل إلى شركاء العمل في جمهورية مصر العربية.

5. بدء تفعيل الجلسات الفنية المُتعمقة بين فريق عمل المُنظمة والفريق الوطني لجمهورية مصر العربية، للاتفاق على ما يلي :

- قاموس الإحصاءات والمعلومات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية من الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
- الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات سالف الذكر، بعد أخذ الموافقات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس من إحصاءات ومعلومات.
- الاتفاق على المنهجيات العلمية والمفاهيم المُتبعة في صدد قاموس الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليه بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.

- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، بحيث تنضم جمهورية مصر العربية إلى منظومة التبادل الإلكتروني المؤمّن للإحصاءات والمعلومات.
- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليل المُتضمنة في المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليل تلك إلى مُتخذ القرار الوطني لتمكينه من دراسة سوق العمل العربي بشكل أشمل، وتنفيذ المقاربات المطلوبة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

وفي نهاية الورشة أكد فريق العمل بالمنظمة على ما يلي:

1. أن جميع ما سوف يتم إقراره وتبادله من إحصاءات ومعلومات سوف يتم الاتفاق عليها سلفًا، وذلك في أعقاب إقرار جمهورية مصر العربية بأهلية هذه الإحصاءات والمعلومات للتبادل مع قاعدة بيانات أسواق العمل العربية والتي تُشرف عليها وتُديرها مُنظمة العمل العربية.
2. سماحيات وصلاحيات النشر ونطاقاته سوف يُحددها فريق العمل الوطني.
3. أن المُنظمة سوف تستجيب بصورة مُباشرة لأية خصوصية قد تراها جمهورية مصر العربية في صدد ما يتم نشره من مُخططات تحليلية وإحصاءات، والتي بمجرد قيام الفريق الوطني لجمهورية مصر العربية بمشاركة هذه التحفظات مع فريق عمل المُنظمة سوف يتم اتخاذ كافة ما يلزم بأقصى سرعة مُمكنة.
4. أثنى فريق العمل بالمُنظمة على المستوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وَصَلَ إليه القائمون على منظومة إحصاءات أسواق العمل في جمهورية مصر العربية، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير وتنمية أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

ورشة عمل حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

18- 2018/12/19 الرباط

نظمت منظمة العمل العربية – إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي – ورشة تدريبية حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية بالاشتراك مع وزارة الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية (المرصد الوطني للشغل)، شارك في فعاليات هذه الورشة حوالي "30" مشاركة ومشاركًا من المتخصصين في معلومات ومؤشرات أسواق العمل بالمملكة المغربية يمثلون وزارة الشغل والإدماج المهني، والمرصد الوطني للشغل، والمندوبية السامية للتخطيط، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

وتضمنت اعمال الورشة المحاور التالية :

- البرنامج العربي لدعم التشغيل مدخل إلى مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- أنظمة معلومات سوق العمل "مدخل نحو صناعة القرار التنموي المستدام" .
- المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- الدليل العربي الموحد لإحصاءات أسواق العمل .
- مداخلة حول (المنظومة الوطنية لإحصاءات العمل) المندوبية السامية للتخطيط.
- مداخلة حول نظام معلومات سوق العمل المغربي (المرصد الوطني لسوق الشغل ـ وزارة الشغل والإدماج المهني) .

التوصيات

1. قيام وزارة الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية والمندوبية السامية للتخطيط بمراجعة بروتوكول التعاون المُرسل لهما مُسبقًا مِن قِبَل المُنظمة، وذلك لاتخاذ ما يلزم مِن إجراءات صوب إعطاء المُلاحظات النهائية على البروتوكول - إن وجِدَت - في سبيل اتخاذ الإجراءات الرسمية للتوقيع مع مُنظمة العمل العربية.

2. قيام شركاء العمل الوطني بتسمية الفريق الوطني والذي يُعبّر عن مُمَثل واحد على الأقل مِن كُلّ جهةٍ على حدة.

3. قيام شركاء العمل الوطني بمراجعة الإصدارة الثانية مِن الدليل العربي المُوَحد لإحصاءات أسواق العمل لإبداء الرأي بالموافقة عليه أو إعطاء أية مُلاحظات قد يرونها في هذا الصدد.

4. بدء تفعيل الجلسات الفنية المُتعمقة بين فريق عمل المُنظمة والفريق الوطني للمملكة المغربية، للاتفاق على ما يلي:

- قاموس الإحصاءات والمعلومات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية مِن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات سالف الذكر، بعد أخذ الموافقات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصاءات ومعلومات.
- الاتفاق على المنهجيات العلمية والمفاهيم المُتبعة في صدد قاموس الإحصاءات والمعلومات المُتفق عليها بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية.
- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، بحيث تنضم المملكة المغربية إلى منظومة التبادل الإلكتروني المؤمّن للإحصاءات والمعلومات.

- تدريب فريق العمل الوطني على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليل المُتضمنة في المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليل إلى مُتخذ القرار الوطني لتمكينه مِن دراسة سوق العمل العربي بشكل أشمل، وتنفيذ المقاربات المطلوبة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

وفي ختام أعمال الورشة أكد فريق العمل بالمنظمة على ما يلي :

1. أن جميع ما سوف يتم إقراره وتبادله من إحصاءات ومعلومات سوف يتم الاتفاق عليها سلفًا، وذلك في أعقاب إقرار المملكة المغربية بأهلية هذه الإحصاءات والمعلومات للتبادل مع قاعدة بيانات أسواق العمل العربية والتي تُشرف عليها وتُديرها مُنظمة العمل العربية.

2. سماحيات وصلاحيات النشر ونطاقاته سوف يُحددها فريق العمل الوطني المُسمى مِن قِبَل المملكة المغربية.

3. أن المُنظمة سوف تستجيب بصورة مُباشرة لأية خصوصية قد تراها المملكة المغربية في صدد ما يتم نشره مِن مُخططات تحليلية وإحصاءات، والتي بمجرد قيام الفريق الوطني بمشاركة هذه التحفظات مع فريق عمل المُنظمة سوف يتم اتخاذ كافة ما يلزم بأقصى سرعة مُمكنة.

4. وأخيرًا أتى فريق العمل بالمُنظمة على المستوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وصل إليه القائمين على منظومة إحصاءات أسواق العمل في المملكة المغربية، وتجربة المملكة في بناء مرصد وطني للشغل، وإيجاد آليات حديثة لجمع وتحليل بيانات أسواق الشغل، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر في تطوير وتنمية أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

منظمة العمل العربية

إحدى المنظمات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية

7 مبنى المساحة – الدقي – جيزة – القاهرة – الرمز البريدي 11511

(+2 0 2) 374 84 902

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31

alo@alolabor.org

www.alolabor.org

Arab Labor Organization